



Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/INF.6
15 February 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة

بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

مشروع "خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة ١٠ أعوام لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (٢٠٠٨-٢٠١٨)"

مذكرة من الأمانة*

١- أنشأ مؤتمر الأطراف، بمقره ٣/م أ-٧، فريقاً حكومياً دولياً عاملاً بين الدورات وطلب إلى هذا الفريق وضع خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة ١٠ أعوام لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٢- وأعد فريق من الاستشاريين مشروع "خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة ١٠ أعوام لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (٢٠٠٨-٢٠١٨)" الوارد في هذه الوثيقة، واستند المشروع إلى الإطار الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات في اجتماعيه الأول والثاني. واستجابة لطلب قدمه رئيس هذا الفريق، وبالتشاور مع رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، تتيح الأمانة الآن هذه الوثيقة للأطراف. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة عبارة عن مشروع ورقة عمل وأن قلة الوقت لم تسمح لأعضاء الفريق بالموافقة عليها موافقة تامة. لذا، فإنها لا تعكس بالضرورة آراء الفريق أو أي من أعضائه.

٣- وينبغي تقديم التعليقات على مشروع الخطة الاستراتيجية هذا إلى رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات في أقرب وقت ممكن ليتسنى له إعداد التقرير المرحلي الذي يجب أن يقدمه إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عن أعمال هذا الفريق.

* قدمت هذه الوثيقة بعد الأجل المحدد لحاجة رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات إلى إجراء مشاورات مستفيضة.

مشروع "خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة ١٠ أعوام لتعزيز تنفيذ
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (٢٠٠٨-٢٠١٨)"

أعده فريق المشورة الأساسي التابع لمركز Unisféra
وشركة الاستشارات البيئية المتكاملة في ناميبيا

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ - ٧	أولاً - معلومات أساسية.....
٤	٨ - ١٣	ثانياً - تحليل الوضع.....
٥	١٤ - ٦١	ثالثاً - الخطة الاستراتيجية - الهيكل العام المقترح.....
٥	١٤	ألف - المشروع.....
٥	١٥	باء - المهمة.....
٥	١٦ - ٢٥	جيم - الأهداف الاستراتيجية والآثار المتوقعة.....
٧	٢٦ - ٦١	دال - الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة.....
١٦		رابعاً - إطار التنفيذ.....
١٦		خامساً - رصد الأداء.....

أولاً - معلومات أساسية

١- قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بمقره ٢٣/م أ-٦، أن تقوم وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بإجراء استعراض شامل لأنشطة أمانة الاتفاقية. وقدم التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة بعد هذا الاستعراض إلى مؤتمر الأطراف لكي ينظر فيه في دورته السابعة. وقررت الأطراف في هذه الدورة استعراض تقرير وحدة التفتيش المشتركة بالتفصيل في الفترة الفاصلة بين الدورات، قبل انعقاد الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في خريف عام ٢٠٠٧. ولهذا السبب، أنشأ مؤتمر الأطراف، بمقره ٣/م أ-٧، فريقاً حكومياً دولياً عاملاً بين الدورات. وطلب أيضاً إلى هذا الفريق وضع خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة ١٠ أعوام لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بتناول أمور منها التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وتمشياً مع المقرر ٣/م أ-٧، عُهد إلى مكتب مؤتمر الأطراف بمهمة إعداد اختصاصات الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات. وتنص هذه الاختصاصات على أن تشمل الوثائق التي يعدها الفريق ما يلي:

(أ) تقريراً يستند إلى استعراض الفريق تقرير وحدة التفتيش المشتركة، ويشير إلى أفضل طريقة يمكن بها تناول التوصيات الواردة فيه؛

(ب) مشروع خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة ١٠ أعوام لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢- ونظر الفريق في برنامج عمله في اجتماعه الأول المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٦. وبالنظر إلى حجم المهام المنوطة به من جهة، والوقت المحدود المتاح لاحتتام أعماله، من جهة أخرى، قرر الفريق التماس مساعدة خارجية رهناً بتوافر الموارد. وفي اجتماعه الثاني المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٦، حدد الفريق أنه سيحتاج أيضاً إلى مساعدة فريق استشاري أساسي يضم ما لا يقل عن خبيرين استشاريين. وعلاوة على ذلك، رأى الفريق ضرورة تعيين نخبة من الخبراء الاستشاريين لفترات قصيرة قصد إعداد ورقات عمل بشأن مسائل تقنية محددة تتصل بوضع الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين.

٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كلف رئيس الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات فريق المشورة الأساسي التابع لمركز Unisféra (كندا) وشركة الاستشارات البيئية المتكاملة (ناميبيا) (بتمويل من حكومة الدانمرك) بمساعدة الفريق الحكومي الدولي في إعداد الوثيقتين المشار إليهما أعلاه.

٤- وعقد اجتماع أولي يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في مونتريال بكندا، وقدم مركز يونيسفيرا والشركة الناميبية للاستشارة البيئية المتكاملة تقريراً أولياً إلى رئيس الفريق الحكومي الدولي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقدم هذا التقرير نهج فريق المشورة الأساسي لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة استناداً إلى المناقشات الأولية التي أجراها الفريق الحكومي الدولي والمخطط التمهيدي لمشروع "خطة وإطار عمل استراتيجيين لمدة ١٠ أعوام لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (٢٠٠٨-٢٠١٨)" الذي وضعه في ٥ أيلول/سبتمبر. وطلب الرئيس بعدئذ إلى يونيسفيرا والشركة الناميبية للاستشارة البيئية المتكاملة إعداد مشروع عمل محدث للخطة الاستراتيجية لتقديمه إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة.

٥- وترمي هذه الوثيقة إلى إعلام اللجنة بعمل فريق المشورة الأساسي والتماس تعليقات واستشارة نقاشات بشأن هيكلية المخطط التمهيدي والنهج العام للخطة الاستراتيجية. ولاستحثات النقاش، تقدم هذه الوثيقة النهج العام والمبررات التي اعتمدها فريق المشورة الأساسي. وستوضع مؤشرات وأهداف محددة في إصدارات مقبلة. وسيضاف أيضاً في مرحلة لاحقة إطار التنفيذ الذي سيتناول بالتحديد دور الهيئات التابعة للاتفاقية وكذا رصد الأداء.

٦- وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد أعده فريق المشورة الأساسي وأنه لا يعبر عن آراء الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات أو أعضائه. كما ستدرج ورقات تقنية من إعداد خبراء استشاريين آخرين فضلاً عن تلك الواردة من المصادر المعنية ذات الصلة في الإصدارات القادمة لمشروع الخطة الاستراتيجية.

٧- وينبغي تقديم التعليقات على مشروع الخطة الاستراتيجية التالي في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ للنظر فيه على النحو الواجب في الإصدار المقبل للخطة. وسينظم نشاط مواز أثناء الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية لتوفير المزيد من فرص النقاش.

ثانياً - تحليل الوضع

٨- تجمع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تمخضت عن قمة الأرض لعام ١٩٩٢ (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل)، كل الجوانب المتعلقة بالبيئة والإدارة المستدامة للأراضي في إطار عام واحد. واستناداً إلى المشاركة من القاعدة إلى القمة وتشجيعاً للمزج بين السياسات البيئية والسياسات الاجتماعية - الاقتصادية، توفر اتفاقية مكافحة التصحر هيكلًا تطورياً لمواجهة تحديات التصحر وتردي الأراضي والجفاف. وبعد مرور عشر سنوات على دخولها حيز التنفيذ، ستصبح جميع البلدان أطرافاً فيها، وهناك الآن تسليم عام بأن الاتفاقية قادرة على تقديم مساهمة دائمة لتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر بشكل عام.

٩- والاتفاقية فريدة من نوعها من نواحي عدة. فهي، تهتم أولاً اهتماماً جغرافياً بالأراضي الجافة لاسترعاء الانتباه إلى بعض النظم البيئية وبعض الشعوب الأكثر ضعفاً في العالم. وهي ثانياً الصك الدولي الوحيد الذي يركز على الإدارة المستدامة للأراضي، وهي قضية تعالج عادة في إطار السياسات الوطنية الضيق. وثالثاً، فإنها المعاهدة العالمية الوحيدة التي تركز على البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وعلى تحسين ظروف عيش سكان الريف في الأراضي الجافة الذين يمثلون نسبة كبيرة من الفقراء ومن يعانون نقص التغذية في العالم. وقد تم التسليم الآن بأن أن التصحر/تردي الأراضي مشكلة بيئية وإنمائية في آن واحد ومشكلة لها أبعاد عالمية.

١٠- ومع ذلك، لا يزال يتعين فعل المزيد لإحداث آثار دائمة على أرض الواقع. وتدل البيانات أكثر فأكثر على أن تردي الأراضي سيزداد سوءاً بترديد آثار تغير المناخ كما أكد ذلك الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ. واتفاقية مكافحة التصحر صك لا مثيل له لتخفيف آثار الجفاف. لذلك تزداد أهمية تآزر الخطط والبرامج لمكافحة التصحر والتكيف مع تغير المناخ في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١١- وركزت اتفاقية مكافحة التصحر في السنوات الأولى، على غرار العديد من الاتفاقات البيئية، على وضع نظام إدارة دولي لمساعدة البلدان، لا سيما النامية منها، في وضع سياسات وبرامج لتحقيق هدف الاتفاقية المزدوج. والآن وقد وضعت هذه النظم، فمن المهم تحديد فعاليتها في تيسير جهود البلدان والتركيز مجدداً على إحراز تقدم على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، يجب أن تؤخذ القيود المالية والاقتصادية والمؤسسية التي تواجهها البلدان النامية المتضررة بعين الاعتبار لأنها تعرقل تنفيذ السياسات والبرامج بنجاح.

١٢ - ومن الضروري أيضاً أن تسهم الاتفاقية مساهمة فعلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تلتزم بها جميع البلدان على نطاق واسع وعلى مستوى عال. كما أن اهتمام الاتفاقية بأفريقيا يتيح فرصة لإعطاء دفعة جديدة لمعالجة عدد من المشاكل الاجتماعية والبيئية الأكبر إلحاحاً في العالم.

١٣ - ولكن الاتفاقية تواجه تحديات متزايدة، لا سيما انخفاض مستوى الدعم السياسي الناتج جزئياً عن قلة التقدم الملموس المحرز على أرض الواقع، وجزئياً عن استقطابها الظاهر للمناقشات. وبالإضافة إلى اهتمامها القصير المدى بمؤسساتها للحفاظ على فعاليتها، ينبغي للاتفاقية أن تدرس الآن بعناية الدور الذي يمكنها القيام به في إطار النظام الدولي لإدارة البيئة وأن تركز على مواطن قوتها. وهذه الخطة الاستراتيجية جزء من هذا الجهد الجاري بذله. ويُعتقد تحديد مجموعة أولويات متفق عليها على جميع المستويات المعنية ومؤشرات تقدم قابلة للقياس وتحديد جميع الأطراف لالتزامها كفيلاً بأن يتيحاً للاتفاقية تحقيق فوائد إضافية لفائدة الأطراف وأصحاب المصلحة المحليين.

ثالثاً - الخطة الاستراتيجية - الهيكل العام المقترح

ألف - المشروع

١٤ - إن الهدف من الخطة الاستراتيجية هو إقامة شراكة عالمية لقلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف على الأطراف المتضررة دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - المهمة

١٥ - إن مهمة الخطة الاستراتيجية هي أن تصل إلى مستوى السلطة العالمية في مجال السياسات والتدابير الرامية إلى قلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف من خلال التفوق العلمي والتكنولوجي ووضع المعايير والدعوة من أجل حشد الموارد.

جيم - الأهداف الاستراتيجية والآثار المتوقعة

١٦ - تمثل الأهداف الاستراتيجية أهدافاً طويلة الأجل للمساهمة في تحقيق المشروع. والآثار المتوقعة هي الآثار المباشرة وغير المباشرة، والآثار الأولية والثانوية، والآثار المنتظرة من الأهداف الاستراتيجية.

(أ) مبررات الأهداف الاستراتيجية

١٧ - الأهداف الاستراتيجية الثلاثة هي:

(أ) تحسين حالة الموارد الطبيعية: عكس الاتجاهات الكمية لتردي الأراضي؛

(ب) تحسين سبل العيش: آثار إيجابية على السكان المتضررين؛

(ج) تحقيق فوائد عامة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً.

١٨ - وللتصحر وتردي الأراضي أسباب بشرية مثل أنماط وممارسات استخدام الأراضي بطريقة غير مستدامة، بما في ذلك إزالة الأحراج، وأسباب طبيعية مثل الجفاف. وتعترف الاتفاقية بالعلاقة المعقدة بين الأسباب الطبيعية والاجتماعية - الاقتصادية وآثار التصحر. وهذا يجعل من الاتفاقية أداة مهمة لتنمية الأراضي الجافة تنمية مستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذه المناطق. هذا بالإضافة إلى أنها تتصدى لقضايا عالمية وتحقق فوائد عامة بتأثيرها على الموارد البرية والمائية ومن خلال التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

١٩ - وعادة ما يتسم المناخ في المناطق الجافة بقلّة سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة عموماً، مع شدة تقلب معدل سقوط الأمطار بحسب الزمان والمكان. ومع مرور الوقت، أنشأ السكان والنظم البيئية في المناطق الجافة استراتيجيات للتكيف مع تقلب المناخ. بيد أن زيادة عدد السكان وتطلعات الإنسان الإنمائية وتغير الظروف الاجتماعية - الاقتصادية عوامل أدت إلى الإفراط في استخدام الأراضي الجافة واستخدام الأراضي وممارسات إدارتها بشكل غير مستدام، مما أسفر عن زيادة تعرضها للجفاف وتدهور حالتها. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يزيد تغير المناخ تواتر الأحوال المناخية المفرطة مثل الجفاف، وهو ما يسهم في زياد هشاشة النظم البيئية الجافة والمجتمعات المحلية. ويعني انتشار الفقر والتهميش في المناطق الجافة أيضاً تقلص الموارد المتاحة للسكان للتخفيف من آثار تطاول مدة الجفاف وهو ما يؤدي في الغالب إلى أزمات غذائية ومجاعات وتشرد جماعي للسكان.

٢٠ - وتأسست الأعمال الأولية التي جرت في إطار الاتفاقية على الروابط بين التصحر/تردي الأراضي - لا سيما الإنتاجية الزراعية المنخفضة - والظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات المحلية المتضررة، لكن الأعمال الأخيرة بينت وجود علاقة مباشرة بين الفقر وتردي الأراضي، وبالحصوص في المناطق الجافة. ومن المسلم به الآن أن الفقر يرتبط ارتباطاً شديداً بتردي الأراضي في حلقة مفرغة يفرض فيها الفقر إلى وضع استراتيجيات قصيرة الأجل لإدارة الموارد وغالباً ما تكون غير قابلة للإدامة فيتواصل الفقر أو يتفاقم. وما يستخلص من ذلك هو أن الحد من تردي الأراضي والتصحر قد يسهم مساهمة كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق فوائد على مستوى المجتمعات المحلية، وكذلك على المستوى القطري.

٢١ - هذا علاوة على أن معظم سكان الريف الفقراء يحققون جزءاً كبيراً من دخلهم وسبل رزقهم من خدمات النظم البيئية. فحماية الأراضي والموارد المائية، واستصلاحها متى أمكن ذلك أمر يمكن أن يؤدي إلى إنشاء حلقة سليمة ورئيسية للتخفيف من حدة الفقر من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، ومن ثم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تنفيذ واعٍ ومنهجي لاستراتيجيات يتم إعدادها لتوفير بدائل دخل أكثر تنوعاً لمستخدمي الأراضي المباشرين، مع القيام في الوقت ذاته ببناء قدراتهم على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

٢٢ - ولا بد من التركيز على حوافز السياسة العامة والاستثمار الوطني والدولي المستدام في تدابير الاستصلاح لتتواصل استفادة السكان المحليين من استغلال الموارد الطبيعية مع عدم المساس بما تتيحه النظم البيئية من خدمات. ويمكن استعمال أدوات من قبيل تقييم خدمات النظم البيئية، إضافة إلى الرصد الاجتماعي - الاقتصادي، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف اتفاقية مكافحة التصحر.

٢٣- كما يجب أن تعالج بصورة متكاملة العلاقات المعقدة بين تردي الأراضي وتغير المناخ وقابلية تضرر المجتمعات المحلية والنظم البيئية في المناطق الجافة.

٢٤- وأنشطة تعزيز تأهب سكان المناطق الجافة للتصدي للجفاف ليست ضرورية فحسب للحد من تردي الأراضي أو تفاديه، بل تمثل استراتيجيات رئيسية أيضاً للتكيف مع تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي وتجنب الأزمات الغذائية والحد من الفقر في الأراضي الجافة. وعليه، فإن التخفيف من آثار الجفاف يبدو مجالاً استراتيجياً لاتخاذ تدابير تقوم على التأزر وتحقيق فوائد تعم الجميع.

(ب) الآثار المتوقعة

٢٥- الآثار المتوقعة هي الآثار المباشرة وغير المباشرة، والآثار الأولية والثانوية، والآثار طويلة الأجل المنتظرة من الأهداف الاستراتيجية. والآثار الستة المتوقعة هي:

- **الأثر ١-١:** زيادة إنتاجية الأراضي الجافة على نحو مستدام، للمساهمة في تحسين سبل العيش والأداء الاقتصادي الوطني؛
- **الأثر ٢-١:** إدارة السلع والخدمات المستمدة من النظم البيئية والإبقاء عليها بشكل دائم، مع ضمان استفادة سكان المناطق الجافة واقتصاداتها استفادة مثلى؛
- **الأثر ٣-١:** زيادة تنوع سبل عيش السكان الذين يعيشون في المناطق الجافة والمناطق المتضررة من تردي الأراضي وتحقيق دخلهم باستغلال الأراضي بشكل مناسب؛
- **الأثر ٤-١:** خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المناطق الجافة والمناطق المتضررة من تردي الأراضي؛
- **الأثر ٥-١:** الحد من قابلية تأني النظم البيئية والسكان في الأراضي الجافة بتغير المناخ والجفاف وذلك بتحسين الأطر المعيارية وتطبيق خيارات لاستخدام الأراضي وإدارتها بشكل مستدام؛
- **الأثر ٦-١:** تحقيق فوائد وعوامل تأزر على الصعيد العالمي بحفظ التنوع البيولوجي والتخفيف من وطأة تغير المناخ وذلك بتحسين إدارة الأراضي والحد من تردي الأراضي أو قلب اتجاهه.

(ج) المؤشرات والأهداف (تدرج لاحقاً)

دال - الأهداف التنفيذية والنتائج المتوقعة

٢٦- ترمي **الأهداف التنفيذية** إلى دعم الوصول إلى الغاية الأساسية والأهداف الاستراتيجية المشار إليها آنفاً. والنتائج **المتوقعة** هي الآثار القصيرة والمتوسطة الأجل المرتقب حدوثها في إطار الأهداف التنفيذية.

١- الهدف التنفيذي ١ - وضع نظم فعالة لإدارة المعارف

(أ) المبررات

٢٧- لقد كان مفهوماً على نطاق واسع وقت التفاوض على الاتفاقية أن نجاح هذا الصك في الحد من آثار التصحر وتردي الأراضي والجفاف لن يتحقق إلا إذا دعمت البيانات العلمية ذات الصلة بوضع سياسات واتخاذ تدابير ملموسة في مجال الإدارة. وتم التسليم بأن التعاون التقني والعلمي (المواد من ١٧ إلى ١٩) سيكون عنصراً أساسياً للصك الدولي، إذ إنه سيجتمع علماء من مختلف أنحاء العالم لمعالجة أشد المسائل إلحاحاً وأكثرها صلة في مجال البحوث واستنباط معارف ذات صلة ترسي قاعدة موثوقة لاتخاذ القرارات.

٢٨- ويمكن تحديد بعض مكامن قوة الهيئات العلمية التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر ومواطن ضعفها بتقييم الأعمال المنجزة في إطار الاتفاقية خلال السنوات العشر الماضية في المجال العلمي واستغلال المعرفة. ومقارنة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، حققت لجنة العلم والتكنولوجيا عدداً قليلاً نسبياً من النتائج الملموسة، أساساً بسبب تحولها إلى منتدى "تفاوض" فيه الأطراف بشأن المعلومات العلمية والتكنولوجية بدلاً من تقديم وجهات نظر مستقلة. هذا علاوة على أنها لم تكلف حتى الآن بتقديم مشورة علمية ملموسة تستند إلى أساليب علمية. ورغم الجهود المبذولة لإصلاح اللجنة، فإنها لا تزال تواجه تحديات خاصة بالولاية. وينبغي أن يعكس برنامج عملها طابع الاتفاقية المتعدد التخصصات وأن يركز على الاحتياجات العلمية والتكنولوجية للأطراف المنفذة. وإذا أريد للجنة العلم والتكنولوجيا تقديم الإرشادات بشأن قرارات وتدابير السياسة العامة الواجب اتخاذها على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية، فيجب أن تصبح لجنة دولية للمعرفة المتفوقة فيما يتعلق بجميع جوانب مكافحة تردي الأراضي والتصحر والجفاف.

٢٩- وقد تم التسليم بوجوب إجراء دراسة نقدية للمؤسسات أخرى ذات صلة باللجنة، مثل قائمة الخبراء وفريق الخبراء. وينبغي تقييم الأنشطة الإقليمية، مثل شبكات البرامج المواضيعية، وبرامج العمل دون الإقليمية، وكذا مراكز المعرفة المتفوقة المعنية بالتحديد، وإدراجها ضمن شبكة علمية وتكنولوجية عالمية أكثر فعالية. ويمكن إعادة تنظيم الشبكة العلمية الموسعة لاتفاقية مكافحة التصحر من أجل تقديم مشورة علمية وحيية ومتاحة فوراً للأطراف والبلدان المتضررة.

٣٠- ومع التسليم بضرورة تطور المعارف باستمرار، فإن ما يجب أن ينصب عليه أساساً اهتمام الخطة الاستراتيجية هو ضمان انطباق الأعمال العلمية والتكنولوجية مباشرة على حل المشاكل في مستويات الإدارة المعنية، وإتاحة المعارف والمعلومات حيثما مست إليها الحاجة ومتى حدث ذلك. وعليه، فمن الضروري أن تكون المعارف المولدة متصلة بالعمل/الإدارة؛ وأن تكون متاحة فوراً للمستعمل النهائي؛ وأن يكون العلم القائم على المشاركة أنسب للاستجابة لأوضاع محددة. ومن الضروري الاعتراف بالمعارف المحلية والتقليدية ومعارف السكان الأصليين وإدماجها في هذا الصدد.

٣١- ولا بد من بذل جهد حقيقي لإنشاء آلية متينة لتبادل المعارف والمعلومات، ومعلوم أن التبادل بين الأقران قد يكون أنجح النهج. وقد يقوم النهوض بشبكات البرامج المواضيعية ومراكز المعرفة المتفوقة وتعزيزها في البلدان المتضررة، على سبيل المثال، بدور رئيس في التفاعل بين الأقران والوصول إلى المستعملين النهائيين المستهدفين. وألقي الضوء على دور التعاون الدولي وإقامة الشراكات ودُعي إلى تحديد الالتزام والدعم.

(ب) النتائج المتوقعة

٣٢ - النتائج المتوقعة هي:

- **النتيجة ١-١:** أصبحت اتفاقية مكافحة التصحر مركزاً للتفوق العلمي والتكنولوجي في مجال الإدارة المستدامة للأراضي عبر إصلاح وتبسيط العمليات وبرامج عمل الهيئات التابعة لها المعنية بالعلم والتكنولوجيا (أي لجنة العلم والتكنولوجيا وقائمة الخبراء وأفرقة الخبراء والأفرقة المخصصة وشبكات البرامج المواضيعية وبرامج العمل دون الإقليمية ومراكز المعرفة المتفوقة) وتحويلها إلى منهاج علمي مبسط وفعال؛
- **النتيجة ١-٢:** وضع نظم فعالة لتبادل المعارف على الصعيد القطري وتسهيل التفاعل البناء مع المستعملين النهائيين وفيما بينهم؛
- **النتيجة ١-٣:** إدراج قدرات الرصد الممتازة على الصعيد العالمي لمراقبة اتجاهات تردي الأراضي، ودعم تحديد المناطق التي تعاني مشاكل معينة ("المناطق الحساسة") والمساعدة في تنفيذ عمليات محددة في مجال الإدارة بشكل مباشر؛
- **النتيجة ١-٤:** التعاون الفعال والمُعزّز ووضع آلية عمل مشتركة بين لجنة العلم والتكنولوجيا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المختصة.

(ج) المؤشرات والأهداف (تدرج لاحقاً)

٢ - الهدف التنفيذي ٢ - تهيئة بيئة مؤاتية لمكافحة التصحر

(أ) المبررات

٣٣ - اتفاقية مكافحة التصحر أداة للتعاون الدولي هدفها هو الحد من تردي الأراضي/التصحر والجفاف والتخفيف من آثار الجفاف بتنفيذ إطار عمل مشترك. ويتضمن هذا الإطار عنصرين متداخلين هما: اعتماد استراتيجيات وبرامج وتدابير فعالة لتنفيذ الاتفاقية؛ وتهيئة بيئة مؤاتية لتيسير العمل، وهو ما يتطلب إدراج أهداف الاتفاقية ونهجها في إطار السياسة العامة الأوسع نطاقاً، المشار إليه أحياناً بـ "الإطار الرئيسي".

٣٤ - وقد حققت الاتفاقية نتائج متواضعة من حيث دعم وضع استراتيجيات وبرامج وتدابير فعالة وتهيئة البيئة المؤاتية اللازمة لقلب اتجاه تردي الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف. وكان أحد نجاحاتها هو وضع ٨٨ برنامج عمل وطنياً في ١٤٠ بلداً متضرراً وكذا العديد من برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية. بيد أن ما صعب وضعها موضع التنفيذ هو تفاوت قيمتها الاستراتيجية والتنفيذية.

٣٥ - ومن أسباب تفاوت النجاح أيضاً في تنفيذ برامج العمل الوطنية عدم إدماجها في مجالات عمل أخرى، بما فيها الزراعة والتخطيط الإنمائي في البلدان النامية المتضررة الأطراف. وتتسم ورقات استراتيجية الحد من الفقر

وخطط وميزانيات التنمية الوطنية وخطط التنمية المستدامة الوطنية بأهمية خاصة. ومما يكتسي أهمية كبيرة أيضاً التآزر مع صكوك بيئية أخرى، بما فيها تلك التي تتناول تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وبدون هذا الإدماج، سيظل أثر برامج العمل الوطنية وغيرها من استراتيجيات مكافحة التصحر هامشياً. ويتجلى هذا الوضع في البلدان المتقدمة الأطراف حيث لم يُدرج التصحر إدراجاً تاماً في برامج المساعدة القطرية التي تنفذها الوكالات الإنمائية. ونجحت عن ذلك فجوة تمويلية كانت لها آثار مثبطة.

٣٦- ومن السمات البارزة لاتفاقية مكافحة التصحر النهج القائم على المشاركة في وضع السياسات وتنفيذها. وسبب الاهتمام الشديد بعنصر المشاركة هو الاعتراف بأن نجاح التنفيذ لن يتحقق إلا بتوفير الإمكانيات للمجتمعات المحلية، بمن فيها النساء، والتعاون في العمل مع المعنيين بإدارة الأراضي والمزارعين المحليين والرعاة. وهكذا نشأت عمليات تقوم على المشاركة لوضع برامج العمل الوطنية وغيرها من الاستراتيجيات.

٣٧- ومع ذلك، فإن عدم كفاية الإمكانيات الموفرة للمجتمعات المحلية ووجود حوافز اقتصادية وسياسية معاكسة يمثلان حتى الآن حواجز أمام تنفيذ هذه الاستراتيجيات. ومما سيُتيح تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والتدابير المتعلقة بالاتفاقية بنجاح إصلاح هيكل الحوافز وتوفير الإمكانيات للمجتمعات المحلية بإدارة الأراضي والموارد واتخاذ القرارات بشأنها على أساس لا مركزي.

(ب) النتائج المتوقعة

٣٨- النتائج المتوقعة هي كالاتي:

- **النتيجة ٢-١:** إعادة هيكلة برامج العمل الوطنية تدريجياً لإصدارها في شكل وثائق استراتيجية تكرارية وقائمة على النتائج تدعمها بيانات علمية مرجعية كافية؛
- **النتيجة ٢-٢:** قيام البلدان المتضررة الأطراف بإدراج برامج عملها الوطنية في الخطط الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وغيرها من الخطط القطاعية ذات الصلة ومنحها الأولوية، وقيام البلدان المتقدمة الأطراف بإدراج أهداف الاتفاقية في برامجها/مشاريعها الإنمائية وتقديمها الدعم الكافي للبلدان النامية المتضررة الأطراف؛
- **النتيجة ٢-٣:** تعزيز التآزر في مجال التنفيذ بين خطط وبرامج العمل الوطنية في مجالات تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر لزيادة فعالية الكلفة ودعم أثر عمليات التدخل؛
- **النتيجة ٢-٤:** تحديد الحوافز الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية المعاكسة لإدارة الأراضي وإدارة مستدامة في البلدان النامية المتضررة الأطراف والبلدان المتقدمة الأطراف، وعند الاقتضاء، تنفيذ السياسات لإزالتها أو تحييد آثارها؛
- **النتيجة ٢-٥:** دعم المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة بإدارة الأراضي والمياه واتخاذ قرارات بشأنها على أساس لا مركزي ومن خلال استراتيجيات أخرى لتوفير الإمكانيات.

(ج) المؤشرات والأهداف (تدرج لاحقاً)

٣- الهدف التنفيذي ٣- تعزيز القدرات في المجتمعات المحلية والبلدان المتضررة

(أ) المبررات

٣٩- تشدد المادة ١٩ من اتفاقية مكافحة التصحر وسائر المرفقات المتعلقة بالأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها على الصعيد الإقليمي بوجه خاص على ضرورة بناء القدرات لضمان تنفيذ الاتفاقية بنجاح. وغني عن البيان أن النتائج التي تحققت حتى الآن كانت متواضعة للحد من التصحر وتردي الأراضي وآثار الجفاف وأنه يمكن عزو ذلك أساساً إلى ضعف قدرات الأطراف المؤثرة.

٤٠- وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، شاركت البلدان في مبادرات مثل مبادرة تنمية القدرات والتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية من أجل إدارة البيئة العالمية التي نهض بها مرفق البيئة العالمية بوصفها وسائل لتحليل القدرات الوطنية والمحلية لمعالجة اتفاقيات ريو وتنفيذها. وبما أنه قد تم تنفيذ أعمال تقييم من هذا النوع في عدد كبير من البلدان وتحديد مكان قوة وضعف القدرات، فلا بد من تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل قصد تحسين القدرات ودعمها بانتظام.

٤١- وتتقارب فيما يبدو إلى حد كبير احتياجات في بناء القدرات لتنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث جميعها بنجاح ويمكن تلبيتها عن طريق التأزر. واتفاقية مكافحة التصحر مجهزة تجهيزاً جيداً لدعم القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي بفضل قوة أنشطتها على مستوى المجتمعات المحلية وطابعها القائم على المشاركة.

٤٢- وتطوّر قدرات إدارة البيئة أمر لا يمكن النظر إليه بمعزل عن مجمل عملية التنمية. ففي حالة اتفاقية مكافحة التصحر، ينبغي إيلاء الاهتمام للقضايا الشاملة والأوسع نطاقاً التي قد تعوق تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي وتعرض لخطر استدامة أي جهود تبذل لتطوير القدرات. فعلى سبيل المثال، تتأثر القدرة على الإدارة المستدامة للأراضي تأثيراً سلبياً بانتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وآثاره على سكان الأرياف. كما يجب تحديد العوامل التي تدعم اعتماد أفضل الممارسات على نطاق أوسع في التنمية الريفية المستدامة لمراعاتها على مستوى صنع القرار.

٤٣- ومن ثم فإن الاستثمارات اللازمة لتحسين قدرات إدارة الأراضي بشكل منهجي مرتفعة للغاية، في جملة أمور، ويجب أن تكون الاستراتيجيات طويلة الأجل وأن ترتبط بتدابير التثقيف العامة. وفي سياق هذه الخطة الاستراتيجية، ينبغي أن تركز أنشطة بناء القدرات على دعم الحكومات في تحسين الوضع العام لإدارة الأراضي إدارة مستدامة.

(ب) النتائج المتوقعة

٤٤- النتائج المتوقعة هي:

- **النتيجة ٣-١:** تنفيذ نهج مبتكرة لدعم وتطوير القدرات في المجتمعات المحلية والبلدان المتضررة، بما في ذلك من خلال التبادل على مستوى المجتمعات المحلية وخبرة الأقران في مجال التعلم. تأسيس

وإدراج أفضل الممارسات في الصكوك ذات الصلة بالسياسة العامة الوطنية والشروع في تنفيذها على الصعيد الوطني؛

• **النتيجة ٣-٢:** تحديد الاحتياجات من القدرات باللجوء إلى هيئات التنسيق الوطنية واستعمال تقارير التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، متى وجدت، وإدراجها في خطط العمل الوطنية بالاستفادة من إمكانيات تآزر جهود تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ؛

• **النتيجة ٣-٣:** توظيف الاستثمارات الرئيسية دعماً لبناء القدرات وتطويرها وإقامة شراكات فعالة لتعزيز القدرة على الإدارة المستدامة للأراضي في البلدان المتضررة.

(ج) المؤشرات والأهداف (تدرج لاحقاً)

٤- الهدف التنفيذي ٤- توفير الوسائل المالية والتكنولوجية لضمان تنفيذ فعال

(أ) المبررات

٤٥- إن حشد الموارد المالية والبشرية وعمليات نقل التكنولوجيا عناصر رئيسية في اتفاقية مكافحة التصحر. وتدعو الاتفاقية إلى حشد موارد مالية كافية وفي الوقت المناسب وموارد يمكن التنبؤ بها لدعم تنفيذ برامج مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف (المادة ٢٠). وشددت وحدة التفتيش المشتركة على ضرورة تحقيق هدف الاتفاقية هذا بعد مرور ١٠ سنوات على دخولها حيز التنفيذ. وهذا الوضع عامل يعوق تنفيذ الاتفاقية بفعالية. وحسبما جاء في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، يؤثر هذا الوضع أيضاً في سير عمل أمانة الاتفاقية والآلية العالمية وتحقيق أنشطتهما بكفاءة.

٤٦- وتشير وحدة التفتيش المشتركة إلى ثلاثة أسباب لهذه الفجوة المالية. أولاً، لم تلتزم البلدان المتقدمة الأطراف صراحة بتوفير موارد ثابتة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ثانياً، حققت البلدان النامية الأطراف نجاحاً متواضعاً في إدراج أهداف الاتفاقية في خطط التنمية الوطنية وفي حشد الموارد الوطنية. ثالثاً، لم يدرج الشركاء في التنمية برامج اتفاقية مكافحة التصحر وأنشطتها في برامجهم ومشاريعهم.

٤٧- وينبغي الاعتراف بأن الإمكانيات المالية والتكنولوجية في العديد من البلدان المتضررة لا تكفي في الوقت الحاضر لتحقيق أهداف الاتفاقية. وحتى في حالة إدراج أهداف التصحر وتردي الأراضي بنجاح في السياسات الإنمائية والاقتصادية الرئيسية، سيكون من الصعب على البلدان تعبئة الموارد اللازمة من الميزانيات الوطنية. وعليه، يجب إتاحة إمكانيات مالية وتكنولوجية كافية للبلدان الأطراف المتضررة والمنظمات الداعمة، لا سيما على الصعيد المحلي والدولي والإقليمي.

٤٨- وتغيرت بيئة تمويل الاتفاقية على مدى العقد الأول للتنفيذ. وفي أعقاب الجمعية الثالثة لمرفق البيئة العالمية وتطبيقاً لمقرر اتفاقية مكافحة التصحر ٦/م أ-٦، أصبح مرفق البيئة العالمية آلية مالية تابعة للاتفاقية جنباً إلى جنب الآلية العالمية. وتحصل الاتفاقية بهذه الطريقة على موارد مالية إضافية في إطار أنشطة مرفق البيئة العالمية ذات الصلة

لتردي الأراضي. وتظهر كذلك الحاجة إلى ضمان وجود تقارب استراتيجي وبرنامجي بين نهج اتفاقية مكافحة التصحر ونهج مرفق البيئة العالمية إزاء تردي الأراضي. وختاماً لا يزال الأمر يتطلب توضيح تكامل أدوار مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية.

٤٩- وعلى الصعيد القطري، لا يزال التآزر في العمل وزيادة توافق البرامج فيما بين المانحين يمثلان تحديين يؤثران على فعالية وأثر إجراءات مكافحة تصحر الأراضي. ويشدد الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تقريره المعنون "Delivering as One" ("توحيد الأداء") على ضرورة تحسين الاتساق بين المانحين والمتلقين على الصعيد الوطني. وهذا الاتساق لازم في ظل الموارد المحدودة. واتسمت مبادرات من قبيل شراكات البرامج القطرية بالفعالية في دعم هذا الاتساق.

٥٠- ومن المتوقع أن تزداد أهمية دور الموارد المالية الجديدة في العقد القادم، بما فيها استثمارات القطاع الخاص وأسواق الخدمات البيئية، في مجال التمويل. هذا بالإضافة إلى أن التمويل المخصص للحد من تغير المناخ والتكيف معه يحتمل أن يوجه أكثر فأكثر إلى الأراضي الجافة، ويجب بذل الجهود لاستغلال هذه الموارد المالية الجديدة وضمن اتساقها مع نهج الاتفاقية.

٥١- وفي الختام، لا يزال نقل التكنولوجيا وتكييفها يمثلان تحدياً لأن القضايا المالية والدراية الفنية وقضايا الملكية الفكرية، وكذا قلة الحوافز الاقتصادية والسياسية، تعوق نشر التكنولوجيات القائمة والجديدة. وينبغي استكشاف سبل فعالة لإزالة الحواجز القائمة وإيجاد حوافز جديدة لنقل التكنولوجيا وتكييفها.

(ب) النتائج المتوقعة

٥٢- النتائج المتوقعة هي:

- **النتيجة ٤-١:** قيام البلدان المتقدمة الأطراف بوضع منهاج مشترك لتوفير موارد مالية كافية وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها من أجل قلب اتجاه التصحر/تردي الأراضي ومنع حدوثه والتخفيف من آثار الجفاف؛
- **النتيجة ٤-٢:** وضع استراتيجيات استثمارية متكاملة لحشد الموارد الوطنية والثنائية ومتعددة الأطراف في البلدان الأطراف المتضررة لزيادة فعالية تدابير التدخل وتأثيرها؛
- **النتيجة ٤-٣:** قيام الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية بتنفيذ أدوارهما المتكاملة بفعالية بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين والأطراف قصد توفير الموارد الكافية وحشدتها لتنفيذ أهداف اتفاقية مكافحة التصحر ودعم عملية الاتفاقية؛
- **النتيجة ٤-٤:** قيام الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية والشركاء الإنمائيين باستكشاف مصادر تمويل مبتكرة، بما فيها استثمار القطاع الخاص والآليات القائمة على السوق والتبرعات الخيرية

والتمويل التآزري لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، بما في ذلك دعم التكيف مع تغير المناخ والحد منه إضافة إلى حماية التنوع البيولوجي؛

- **النتيجة ٤-٥:** تيسير الحصول على التكنولوجيا من خلال توفير تمويل كاف وحوافز اقتصادية وسياسية فعالة. وينبغي جرد الاحتياجات التكنولوجية والموارد المتاحة.

(ج) المؤشرات والأهداف (تدرج لاحقاً)

٥- الهدف التنفيذي ٥- وضع ترتيبات مؤسسية فعالة

(أ) المبررات

٥٣- إن أحد المبادئ الأساسية التي أفضت إلى اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر هي حاجة المجتمع الدولي إلى صك جماعي لمعالجة أسباب تردي الأراضي والجفاف وآثارها بفعالية. وتقوم هيئات وعملية إدارة الاتفاقية بدور أساسي في تيسير التعاون الدولي ودعم الأطراف لتنفيذ الأهداف المشتركة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٥٤- وقد حققت الاتفاقية في عقدها الأول نتائج متواضعة في مجال تيسير التعاون والتنفيذ الفعال. ويمكن عزو هذا الوضع جزئياً إلى أداء هيكل إدارتها ومؤسساتها الذي كان دون المستوى الأمثل. فعلى سبيل المثال اشتد اهتمام مؤتمر الأطراف بالقضايا ذات الصلة بالعملية، مما حدّ من فعاليتها في معالجة قضايا التنفيذ الأساسية. وإنشاء هياكل وعمليات على الصعيد الدولي (مثل لجان الاستعراض أو اللجان العلمية) عنصر أساسي لنظام إدارة فعال بشرط أن تكفل مجالس الإدارة عدم استنزاف القضايا الإجرائية موارد أكثر من اللازم.

٥٥- ولاحظت وحدة التفتيش المشتركة عدم وجود آلية مؤقتة فعالة لاتخاذ القرارات بين دورات مؤتمر الأطراف وأوصت بتعزيز المكتب. كما لاحظت أن مراكز الاتصال التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر توجد في الغالب في وزارات ضعيفة وأن موظفيها يشغلون مناصب دنيا. وإضافة إلى ذلك، تفتقر مراكز الاتصال في البلدان النامية الأطراف إلى القدرات المالية والبشرية للمشاركة بفعالية في مؤتمرات الأطراف وعمليات الاتفاقية المقترنة بها. وتفاوتت بذلك مشاركة الأطراف ونشأت ثغرة بين قرارات مؤتمر الأطراف والامتثال على الصعيد الوطني.

٥٦- وتقوم لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بوظائف مهمة في قياس التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وتستخدم كمعيار لتبادل أفضل الممارسات. غير أنها لم تحقق كل التوقعات لعدم وجود إطار قياسي فعال يقترن بمبادئ توجيهية واضحة في مجال تقديم التقارير. ويجب تسهيل المناقشات الأساسية والتفاعلية في دورات اللجنة.

٥٧- ويمثل تقديم التقارير عاملاً رئيسياً لتشجيع الامتثال لأحكام صك دولي. ولكي تقدم الأطراف تقارير بطريقة فعالة يجب أن تكون هناك مبادئ توجيهية متينة ومؤشرات للأداء وقدرات كافية وآليات للتمويل. والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير، التي تم اعتمادها في إطار الاتفاقية، ليست متينة بما فيه الكفاية لتعزيز التنفيذ وتحسين الامتثال. هذا علاوة على أن وحدة التفتيش المشتركة قد أفادت في تقريرها بأن الأموال المخصصة لتقديم التقارير في إطار اتفاقية مكافحة التصحر لا تكفي مقارنة بما هو متاح في الاتفاقيات المماثلة لها.

٥٨- ومشاركة المجتمع المدني عامل رئيسي أيضاً في تحقيق أهداف الاتفاقية مثل الشفافية والرصد وتبادل أفضل الممارسات. وقد كانت فكرة مبتكرة أن تدعو الاتفاقية المنظمات غير الحكومية في مناقشتها إلى المشاركة الأساسية في سياق مؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وأشار تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى ضرورة تعميم وزيادة شفافية عملية اختيار المنظمات غير الحكومية للمشاركة في المناقشات. ويجب دعم مشاركتها على جميع المستويات من المستوى القطري إلى المستوى الدولي.

٥٩- ورغم تفاني الموظفين وموظفي جهاز الإدارة واحترافهم المهني، فقد كان أداء المؤسسات الرئيسيتين التابعتين للاتفاقية، ألا وهما الأمانة والآلية العالمية، دون المستوى الأمثل في كثير من الحالات. فقد أعاق الأداء صعوبة تحديد ولاية كل منهما بوضوح، مما أسفر عن حدوث توترات مؤسسية. كما أدى تنازع الآراء بشأن أدوار ومهام كلتا المنطمتين إلى إكثار مؤتمر الأطراف من الطلبات دون توفير ما يقابلها من موارد مالية وبشرية. وشددت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها على ضرورة توفير موارد كافية وإتاحتها بشكل منظور لدعم الإدارة الفعالة والتخطيط البرنامجي.

٦٠- وأنشئ العديد من المؤسسات في إطار الاتفاقية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري على مدى العقد المنصرم. وشمل ذلك تعيين مراكز اتصال محددة الغرض، وفي بعض الأحيان لجان في خدمة برامج العمل الوطنية ووكالات تنفيذ. وعلاوة على ذلك، عُينت كيانات إقليمية مثل شبكات البرامج المواضيعية ومراكز المعرفة المتفوقة لتحويل بعض الاختصاصات في مجال مكافحة التصحر. وقد توفر هذه المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية أطراً تآزرية لتنفيذ جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الأجلين المتوسط والطويل.

(ب) النتائج المتوقعة

٦١- النتائج المتوقعة هي:

- **النتيجة ١-٥:** يعتمد مؤتمر الأطراف خطة استراتيجية وبرنامج عمل مناظراً للتركيز على قضايا التنفيذ. وينبغي تحويل المكتب سلطة تشريعية كافية لتعزيز سلطته في سبيل مواجهة أية طوارئ عندما لا يكون مؤتمر الأطراف منعقدًا في دورة؛
- **النتيجة ٢-٥:** تكليف مسؤولين رفيعي المستوى من الوزارات المختصة بشؤون اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان المتقدمة والنامية الأطراف. وينبغي إمداد مراكز الاتصال التابعة للاتفاقية بإمكانات أكبر لكي تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية على النحو الكامل وتسهم في تطويرها بشكل مستمر؛
- **النتيجة ٣-٥:** تنظيم لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في إطار فعال لقياس الأداء وتنظيم جدول أعمالها للاستفادة من النقاشات المواضيعية والتفاعلية إلى أقصى حد. ويقوم الفريق العامل المخصص المعني بتحسين إجراءات تبليغ المعلومات، والنهوض بنوعية وشكل التقارير التي تُقدَّم إلى مؤتمر الأطراف بتقديم المشورة بشأن المبادئ التوجيهية الجديدة في مجال تقديم التقارير؛ وتُعتمد هذه المبادئ ويزيد الدعم المالي للبلدان النامية الأطراف؛

- **النتيجة ٥-٤:** تضع أمانة الاتفاقية والآلية العالمية برامج عمل فردية ومشاركة كل سنتين تتماشى مع هذه الاستراتيجية لكي يعتمدها مؤتمر الأطراف؛
 - **النتيجة ٥-٥:** تُعتمد الإجراءات المنقحة لكي تشارك المنظمات غير الحكومية في أنشطة مؤتمر الأطراف وغيرها من الأنشطة، بما في ذلك وضع معايير اختيار واضحة وآلية تضمن وجود توازن بين المشاركين من مختلف المناطق. ويُوفّر دعم مالي منظور لضمان المشاركة المستمرة للمنظمات غير الحكومية في الدورات وبين الدورات؛
 - **النتيجة ٥-٦:** تعزّز هيئات التنسيق الوطنية في البلدان النامية المتضررة.
- (ج) المؤشرات والأهداف (تدرج لاحقاً)

رابعاً - إطار التنفيذ

(يُدرج لاحقاً)

تحديد أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة وهيئات الاتفاقية بما يتمشى مع الأهداف التنفيذية.

خامساً - رصد الأداء

(يُدرج لاحقاً)

— — — — —